مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥٥٥

الأربعاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
أيرلندا .... السيد كور
بلغاريا .... السيد تفروف
سنغافورة .... السيدة شارون ليم
الصين .... السيد وانغ ينغفان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد تيجاني
كولومبيا .... السيد بالدييسو
المكسيك .... السيدة لاخوس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون
موريشيوس .... السيد غوكول
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2002/618).

02-43222 (A)
0243222

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2002/618)

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، وإذا لم يكن هناك اعتراض، سوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة S/2002/618.

سوف نستمع في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أمثل أمام أعضاء المجلس للإبلاغ عما أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من تقدم في تحقيق السلام في البوسنة والهرسك، إذ تواصل البعثة إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولايتها. لقد وصلنا اليوم إلى المرحلة التي أوصى الأمين العام بأن يتم فيها إنهاء عمل البعثة في نهاية هذا العام. إني أؤيد هذه التوصية، حتى ولو بدا ذلك متناقضا ظاهريا من نواح معينة.

إن انطباع التناقض الظاهري هذا يكمن في حقيقة أن البعثة قد وصلت إلى مرحلة الإنجاز الناجح لولايتها الأساسية، حتى في الوقت الذي لا تزال البوسنة والهرسك تحتاج إلى دعم واهتمام المجتمع الدولي. السلام وحده لا يكفي في البوسنة والهرسك؛ إذ توجد فيها مشاكل خطيرة – خاصة فيما يتعلق بالجريمة والفساد – تشكل تحديات كبيرة لقدرة البلد على النمو وللمحافظة على الوضع فيه. ولا تزال هناك آثار للحرب؛ ولا تزال حالة البلد هشة داخليا، وهذا بدوره لا يعطي الكثير من الدلائل المشجعة خارجيا في حال حدوث تدهور.

(واصل كلمته بالانكليزية)

واسمحوا لي أن أشرح الحالة بالتفصيل. لا تزال البوسنة والهرسك مشروعا قيد التنفيذ. ومثل العديد من البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، تواجه البوسنة والهرسك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. ولكن، وهو الأمر الفريد تقريبا، ما زال يتعين إزالة ثلاثة عوائق أساسية أمام تحقيق الاستقرار الداخلي والأمن الخارجي. وهذه العوائق هي: الافتقار إلى الالتزام السياسي من جانب المواطنين تجاه الدولة، واستمرار وجود مجرمي الحرب، وغياب سيادة القانون. وهناك ترابط بين هذه العوائق الثلاثة. وان لم تُحل هذه القضايا لا يمكن للمجتمع

الدولي أن يحد من انخراطه هناك أو أن ينهيه. فالمخاطر المترتبة على ذلك ستكون كبيرة، محلياً وإقليميا، مع وجود احتمال كبير بأن يضطر المجتمع الدولي إلى العودة للانخراط هناك في وقت لاحق، وحتى بتكلفة أكبر.

التحدي السياسي هو أن أغلبية اثنين من الشعوب الثلاثة المكونة للبلد ما زالت لا تؤمن بدولة البوسنة والهرسك. وكما قال مؤخرا زعيم سابق في جمهورية صربسكا: ''إني أؤمن بجمهورية صربسكا وبأوروبا – أما البوسنة فقد فُرضت علينا''. وما أخفق في فهمه هو أن دولة البوسنة والهرسك ليست بديلا لأوروبا – إنها شرط أساسي. وما فتئ كثيرون من جمهور الكروات الهرسكيين يرتكبون نفس الخطأ. فبدلا من استخدام الحقوق السياسية المتفاوتة التي منحهم إياها دستور دايتون، والتي نال بموجبه سدس السكان ثلث السلطة السياسية، اتبع الكروات الهرسكيون نغمة الإغواء لصفوة إجرامية تثري نفسها بينما تُفقر أتباعها سياسيا واقتصاديا.

ولقد أفرزت الاتفاقات الأخيرة والأمور المفروضة من قبل الممثل السامي حلا قانونيا لمشكلة عدم المساواة العرقية، إلا أن ذلك لا يمثل حتى الآن المشاركة الأساسية في مفهوم الدولة. وإلى أن يتم تحقيق التسوية السياسية الداخلية تبقى الحالة غير مستقرة، ويفاقمها استمرار وجود ثلاثة جيوش مكلفة في دولة واحدة. وطالما ظلت هذه الجيوش الثلاثة تنظر إلى بعضها البعض بوصفها أعداء ستبقى قوة تحقيق الاستقرار تؤدي دورها كقوة لتثبيت الاستقرار يستحيل بدونها إحراز أي تقدم آخر. ورغم أن التطورات الإيجابية في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أزالت خطر وقوع عدوان خارجي، ما زال ممكنا للعواقب الإقليمية الناجمة عن الانفجار الداخلي أن تكون مدمرة.

إن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر هي فرصة للتغيير. ولا بد من تشجيع المواطنين، لا سيما الشباب، على رفض أحزاب وساسة الماضي المغالين في التطرف والفاشلين، وعلى التصويت بدلا من ذلك لصالح مستقبلهم الأوروبي. وإني مقتنع بأن البوسنة والهرسك يمكن أن تنجح، ولكنها لن تنجح إلا إذا قرر إنجاحها المواطنون من جميع الشعوب الثلاثة المكونة لها.

ويأخذني هذا إلى العائق الثاني الأساسي الذي يواجه السلام القائم بذاته. طالما بقي مجرمو الحرب المتهمون – لا سيما رادوفان كاراديتش و راتكو ملاديتش – أحراراً، يبقى تحقيق الاستقرار السياسي مستحيلا والمصالحة غير ممكنة ولا يمكن تحقيق سيادة القانون. ويجب أن يكون الهدف الآن إلقاء القبض عليهم. إنهم سيف مسلط على رقابنا، ويلقون بظلال داكنة على كل شيء نحاول تحقيقه. واستمرار تمتعهم بالحرية يشجع المتطرفين من جميع الأطراف على المقاومة، ويخوف المعتدلين.

ولا يوجد عمل منفرد آخر يمكنه أن يغير مجمل تركيبة السياسة الوطنية أكثر من اعتقال مجرمي الحرب هذين. فمن شأن اعتقالهما أن يسدل الستار على فصل مأساوي من التطرف الوحشي وأن يفتح الطريق أمام المصالحة وتشجيع الاعتزاز الوطني والمدني. فإن لم يتم تحديد المذنب ومعاقبته لا يستطيع المرء في النهاية تبرئة البريء. وفي رأيي الشخصي، الطريق الأسرع نحو تحقيق السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك هو عبر وضع حد لثقافة التحدي والإفلات من العقوبة من خلال اعتقال كاراديتش وملاديتش ومحاكمتهما في محكمة لاهاي. والتزام الجميع بتحقيق ذلك على نحو صارم أمر تأخر تنفيذه كثيرا.

وهذا يفضي مباشرة إلى التحدي المتمثل في فرض سيادة القانون. وقد جعل اللورد بادي أشدون من هذه المسألة أولويته العليا. وأنا أوافقه تماما. وكانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لوحدها عمليا في القول إن

سيادة القانون أمر جوهري لتوطيد السلام والانتقال إلى مجتمع حديث. وقد افترض مبدئيا، أنه يمكن تحقيق سيادة القانون بمجرد إصلاح الشرطة. وكانت الشريحة الرقيقة من الولاية الدولية التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٦ تقتصر على إصلاح وإعادة تشكيل الشرطة غير التنفيذية.

وقد أظهر برنامج تقييم النظام القضائي الذي اضطلعت به البعثة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ بصورة قاطعة أن النظام القانوني والقضائي في البوسنة والهرسك برمته عاطل عن العمل. إلا أنه لم تُبذل جهود جدية للإصلاح الشامل لقطاع سيادة القانون إلا هذه السنة.

وبالتالي، فإن هناك عدم توازن بين عناصر سيادة القانون. وقد وصل أفراد الشرطة المحلية والشرطة التأديبية إلى مستوى أساسي من الخبرة المهنية وحفظ النظام بطريقة ديمقراطية. ولا تزال جميع العناصر الأخرى - المحاكم والقضاة والمدعون العامون والمدونات القانونية وقواعد الإثبات والإجراءات الجنائية وبرنامج حماية الشهود - بحاجة إلى إصلاح وإعادة تشكيل جذري.

وتتمثل النتيجة المترتبة على الافتقار إلى النطاق الكامل لعناصر سيادة القانون في أن الجريمة المنظمة والفساد السياسي يهددان قابلية الدولة للبقاء وأمن المنطقة. وتظهر كل أسبوع مفاجآت جديدة عن الفساد وعدم المشروعية في المستويات العليا. ومن الأمثلة الراهنة ما يلي: قضية مصرف الهرسك، التي تمثلت على ما يبدو في قضية احتيال قام بها زعماء قوميون لسلب الكروات ما يربو على ١٠٠ مليون دولار؛ ومبيعات الأسلحة غير القانونية إلى المتطرفين في كوسوفو؛ واكتشاف ٠٠٠ ٧ قذيفة هاون مخبأة في موستار؛ والكشف عن اختلاس كبير في دوائر الجمارك التابعة للكيان وفي بعض وزارات المالية. وليس بالإمكان حقا تحديد مدى الفساد بصورة دقيقة من الناحية الكمية. إلا أن هناك رقما معبرا يتمثل في أن المصرف المركزي للبوسنة والهرسك أعاد أكثر من ٦,٣ بليون مارك ألماني إلى مصرف بوندسبانك الألماني عندما بدأ العمل باليورو هذا العام.

وقد خطا الممثل السامي الجديد بالفعل خطوات سريعة نحو سن تشريع أساسي لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. إلا أنه إذا كانت خبرة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مجال إصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها تعتبر مؤشرا على حجم الموارد وكثافة الجهود اللازمة لإصلاح جزء وحيد من سيادة القانون، فإنه ينبغي ألا يقدر حجم التحديات التي لا تزال ماثلة بأقل من قدره. ولا يمكن إنشاء مجتمع يقوم بواجباته ويحكم وفقا لسيادة القانون بين عشية وضحاها.

هذا هو جوهر المفارقة التي ذكرتها سابقا. فقد مضت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى أقصى ما تستطيع في إصلاح الشرطة المحلية؛ ونحن في طليعة الميدان. إلا أن العيوب الشاملة في سيادة القانون بالإضافة إلى التحديات السياسية التي لم تحل تقتضي مواصلة الاشتراك والدعم الدوليين. ويمضي المجتمع الدولي في المسار الصحيح، إلا أنه بحاجة إلى التصميم والمثابرة وإلى موارد هامة لإنجاز العمل الذي بدأ منذ سبع سنوات وإلى أن يجعل من البوسنة والهرسك دولة قابلة للبقاء تتجه إلى الاندماج في أوروبا.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، يتضمن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2002/618) تفصيلا لإنجازات البعثة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولوضع هذه الإنجازات في سياقها المناسب، اسمحوا لي أن أصف ما كانت عليه قوات الشرطة في البوسنة والهرسك عندما تم نشر البعثة لأول مرة. ففي عام ١٩٩٦، كان هناك نحو ٠٠٠ ٤٤ شرطي، منظمين في شكل قوات

شبه عسكرية على أساس عرقي وحيد حصري. وكان معظم أفراد الشرطة غير مدربين. وكانت معدات الشرطة لا تزيد عن الأسلحة العسكرية إلا قليلا. وكان يجري التغاضي عن الجرائم فيما بين الأعراق إن لم تكن تحظى بالمساعدة والتحريض. وكان التعاون بين الأطراف في مجال الشرطة غير موجود. والحدود الوحيدة التي كانت ذات أهمية هي خطوط المواجهة بين الأطراف المتحاربة مؤخرا.

واليوم، تمر بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بالمراحل النهائية من إنشاء قوة شرطة حديثة تلائم أوروبا. وفي كل برنامج من البرامج الأساسية الستة من خطة تنفيذ ولايتنا، يعتبر التغيير نوعا وكما. وفي كل مشروع من مشاريعنا، كنا نسعى إلى المساهمة في الأهداف الأوسع نطاقا لتنفيذ السلام عن طريق تشجيع المشاركة والمسؤولية على الصعيد المحلي.

وفي مجال إصلاح الشرطة، كنا أول منظمة تتولى التحقيق في أمر موظفي الخدمة المدنية للتثبت من وضعهم السكني وسوابقهم الجنائية ومؤهلاتهم الجامعية وسلوكهم أثناء الحرب. ويتوقف التصديق النهائي على ما يقارب ١٧ ٠٠٠ شرطي تمت الموافقة عليهم مؤقتا على اجتيازهم لهذه التحقيقات المكثفة.

وفي مجال إعادة تشكيل الشرطة، قمنا بتحويل العبء إلى الشرطة المحلية لإجراء إصلاحات هيكلية لمنظماتهم من خلال الأفرقة المحلية لإدارة التغيير. ويتناول برنامجنا لتحليل النظم معالجة عيوب الأجهزة الموروثة من الحرب والتي تقوض الطابع المهني للشرطة. فعلى سبيل المثال، ليس لدى كيان جمهورية صربسكا هيكل متسلسل الرتب لشرطته، مما يدع عمليات الترقية عرضة للفساد والمحسوبية.

ولقد تحسن تمثيل الأقليات في الشرطة، لكن ليس بالسرعة التي كنا نؤملها. وعملت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ما في وسعها ضمن حدود ولايتها على تشجيع الأقليات في الشرطة وإنشاء الآليات اللازمة لمواصلة التغيير المستدام في الأجل الطويل. ومع الاستثناءات في الجيوب المتطرفة، لم تعد المشكلة تتمثل في الإعاقة السياسية؛ وإنما في الافتقار إلى المتطوعين الراغبين في تحمل تخفيضات هامة في الأجر للانتقال عبر خطوط الكيانات.

أما الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية التابعة للبعثة فقد سدت فراغا هاما في مجال سيادة القانون. وإنني أشك أنه بدون خبرتها القانونية، كان يمكن إجراء محاكمة عادلة لأي قضية من القضايا الشهيرة التي حققت فيها الشرطة. ويتسم ذلك بأهمية بالغة في المحاكمات الجنائية لقضايا الاتجار بالبشر: تجري محاكمة ٨٣ قضية من هذه القضايا، وهناك ٢٧ قضية تنتظر البت فيها.

ويعتبر برنامج البعثة الخاص بعمليات الاتجار بالأشخاص أشمل عملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة. وتم إغلاق نصف بيوت الدعارة في البوسنة والهرسك في الأشهر الإثنتي عشرة الماضية؛ وتم استجواب ٦٣٢ ١ امرأة؛ وقدمت المساعدة إلى ١٤٦ ضحية. وتحتاج هذه المشكلة إلى حلول شاملة على الصعيد الإقليمي. ونحن على استعداد للتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى، إلا أن هناك على ما يبدو أحيانا أنشطة موازية وحتى غير منسقة.

وتعتبر دائرة حدود الدولة من مؤسسات الدولة القليلة المتعددة الأعراق التي تعمل. وقد أدت إلى تخفيض الهجرة غير القانونية عبر مطار سراييفو من أكثر من ٢٥ ٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ هذا العام. ويعتبر مفهوم عملياتها الفعال نموذجا تحتذيه الدول الأخرى في المنطقة الإقليمية، وأعربت كل من صربيا والجبل الأسود عن اهتمامها بتدريب موظفيها في أكاديمية دائرة حدود الدولة التابعة لنا خارج سراييفو.

ويعتبر جهاز الدولة للمعلومات والحماية، آخر لبنة ضرورية لكي تندمج البوسنة والهرسك اندماجا كاملا في مكافحة الجريمة التي تتصدى لها الشرطة الدولية. وفي انتظار إقرار مجلس النواب، أتوقع أن يكون هذا الجهاز جاهزا للعمل في الخريف القادم.

ولم تكن أي من هذه المؤسسات موجودة منذ سنتين. وأدى إنشاؤها إلى جعل التعاون الإقليمي في مجال الشرطة ممكنا. وشرعت البوسنة والهرسك وكرواتيا وقوات الشرطة التابعة لصربيا والجبل الأسود، من خلال القوة الإقليمية التي أنشأتها البعثة، بعمليات مشتركة لتعزيز الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة والهجرة غير القانونية وتكثيف الإجراءات ضد الجريمة المنظمة والإرهاب.

وتساهم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كذلك في التثقيف المدني وتعزيز حقوق الإنسان. وعملت حملاتنا الإعلامية على توضيح الحقوق والالتزامات القانونية للمواطنين لدى تعاملهم مع الشرطة. وقمنا بتنفيذ برامج لتوعية الجماهير في مجال العنف العائلي، وبتدريب المتحدثين باسم الشرطة في إطار المنهاج المشترك لحفظ النظام في المجتمعات المحلية.

ويعلم الأعضاء أن هناك وحدة للشرطة متعددة الأعراق من البوسنة والهرسك تعمل في تيمور الشرقية. ويخدم فريق من الضباط العسكريين كمراقبين عسكريين في إثيوبيا وإريتريا. وستنشر وحدة ثانية من المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقمت في الشهر الماضي بتأمين الموافقة النهائية على تشكيل وحدة مركبة للنقل الخفيف متعددة الأعراق وعلى نشرها في إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصيف الحالي. وكان تشكيل الوحدة من ثلاثة جيوش أمرا لا يمكن تصوره قبل مجرد بضع سنوات.

هذه ليست إنجازات مجردة. فقد أدى حفظ النظام بصورة فعالة في مناطق العودة إلى تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لعمليات عودة الأقليات على نحو لم يسبق له مثيل. ولا تستبعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية عودة أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ من هؤلاء اللاجئين هذا العام - بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن عام ٢٠٠١.

ويسرني غاية السرور أن المجتمع الدولي قد بدأ يعترف بالاحتياجات الخاصة لمنطقة سريبرينيتسا. ولا يتعلق الأمر بإراحة الضمائر؛ وإنما يتعلق بمنح مستقبل أفضل لشعب منطقة مأساوية ومهملة. وقد جمع مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا من أجل برنامج الإنعاش الإقليمي لمنطقة سريبرينيتسا بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو ٤,٢ مليون دولار في شكل تعهدات مباشرة، وتشكل قرابة ثلث المبلغ اللازم خلال السنوات الثلاث القادمة. وحتى ذلك المبلغ قد ولّد بالفعل أملا جديدا والتزاما من البلديات الثلاث المعنية. ويتحرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسرعة لإنشاء فريق صغير للتنسيق والإدارة في سريبرينتسا. ولكني أشعر بقلق بالغ من أننا نوشك أن نفقد أفراد الشرطة من أقلية البوشناق الذين هم في الخدمة هناك بسبب عدم وفاء الاتحاد بالتزامه بدفع مرتبات الشرطة المحلية ومجموعة من الحوافز.

وبإيجاز، أعتقد أن نجاحات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد تحققت على ثلاثة مستويات. أولا، إن خطة تنفيذ الولاية قد وفرت للبعثة وحدة الهدف الاستراتيجي واستراتيجية للخروج. وقد أبقت المواعيد الزمنية المحددة ومؤشرات النجاح انتباهنا مركزا وأبقتنا ثابتين على المسار، ووفرت منهجية لتحقيق الأهداف والمرامي. وإجمالا، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تشذ عن غيرها، لأن اكتمال ولاية المنظمات الدولية الأخرى لا يبدو منظورا حتى الآن.

وثانيا، إن إنجازاتنا العملية قد عززت بناء الثقة والأمن على الصعيد المحلي في مؤسسات الشرطة. وحقيقة أن الأمن لم يعد مشكلة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين في أي مكان في البوسنة والهرسك تمثل تغيرا هائلا في أداء الشرطة. وعززنا هذا أيضا بأكثر من ٤٧٨ من مشاريع الصندوق الإستئماني، تبلغ تكلفتها ما يزيد على ٢٤ مليون دولار، لتوفير المساعدة الضرورية للبنية الأساسية في المجتمعات المحلية، وتم توفير حوالي ١٦ مليون دولار من المساعدة لمعدات ومرافق الشرطة.

والمسألة الثالثة هي جانب التغييرات المنتظمة التي أجريناها لإنشاء قوة شرطة تناسب أوروبا. وعندما نكمل مشروعنا لتحليل النظم وإنشاء وكالة الدولة للمعلومات والحماية، سيكون لدى البوسنة والهرسك كل الجهاز اللازم لمكافحة الجريمة كدولة حديثة مستعدة لأداء دورها في المجتمع الدولي.

وهناك ثلاث مسائل تعترض النجاح في إكمال ولايتنا الأساسية. فالتمويل المحلي غير كاف للمحافظة على دائرة حدود الدولة ونشرها بالكامل، وهي تغطي الآن ٨٨ في المائة من الحدود. وأود أن أحث أكثر البلدان استفادة من ضبط الحدود على النظر في كيفية تقديم المساعدة لإكمال هذا المشروع.

ووجود منصب لمفوض شرطة دائم في كل إدارة للشرطة أمر بالغ الأهمية لحماية عمل وكالات إنفاذ القانون من التدخل السياسي. وفي يوم الجمعة الماضي وافق رئيس الوزراء الاتحادي شفويا على إجازة التشريع اللازم. وإني أحث المجلس على أن يصر عليه للقيام بذلك على الفور.

وتمثل استقالة أول نائب لرئيس الشرطة من طائفة البوشناق في جمهورية صربسكا، في سريبرينتسا، خسارة كبيرة لطائفة أعطيت أملا جديدا للمستقبل. ولو أن الاتحاد نفذ التزاماته التي طال عليها الأمد بتوفير مرتبات رجال الشرطة في منطقة سريبرينتسا، لما كان حصل ذلك. وفي الأجل الطويل، لا بد من إيجاد حلول أكثر قابلية للاستمرار للمحافظة على رجال الشرطة من الأقليات. ولكن في الوقت الحالي، ينبغي للاتحاد أن يفي بالتزاماته.

واسمحوا لي أن أختتم ببعض التعليقات على الانتقال إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. فمفوض فرقة عمل الشرطة الدولية الذي وصل حديثا، سفين فريدريكسن الدانمركي الجنسية، قد تولى مهامه في ١ حزيران/يونيه وسيكمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قبل أن يصبح رئيسا لبعثة الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفريق التخطيط التابع للاتحاد الأوروبي موجود هناك، ويتخذ مقرا مشتركا مع فرقة عمل الشرطة الدولية في دار الأمم المتحدة بسراييفو. ويقدم موظفونا كل مساعدة لفريق التخطيط لضمان الانتقال السليم. ونحن على اتصال وثيق بالممثل السامي، الذي سيكون ذا مهمة مزدوجة بوصفه كبير ممثلي الاتحاد الأوروبي في الميدان، ومع مسؤولي الاتحاد الأوروبي من بروكسل.

وعموما، يبدو أن التخطيط يمضي بصورة حسنة. ولكن ينبغي أن أركز على أن نجاح بعثة الاتحاد الأوروبي يتوقف على إقامة علاقات الدعم المتبادل مع اللجنة الأوروبية، وخصوصا برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل إعادة التعمير والتنمية والاستقرار. ومن القيود التي عانت منها البعثة أننا لم تكن لدينا سبل الحصول على تمويل مضمون للمشاريع ذات الأولوية. وإني أحث الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية على أن يضمنا من البداية أن تعزز مشاريعهما وأولوياتهما في التمويل بعضها بعضا. وتحديد الأولويات هو التحدي الأول الذي ينبغي أن يواجهاه معا.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأود أن أختتم بياني بتكرار الإعراب عن شكري للمجلس على دعمه المستمر لبعثة الأمم المتحدة. ونحن، رهنا بقراره، على وشك اختتام أهم برنامج لإصلاح وإعادة هيكلة الشرطة، تقوم به الأمم المتحدة في أي وقت. وسنكمل مهمتنا ورؤوسنا مرفوعة عاليا. لقد كان دعم المجلس وتفاني الرجال والنساء العاملين في البعثة العاملين اللذين جعلا هذا النجاح ممكنا.

الرئيس: أشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الشاملة. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.